



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول

التعاون المالي

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2026

I. مقدمة

يشكل التعاون المالي ركيزة أساسية للاستقرار المالي الدولي. وهو ضروري لتعزيز تدفقات رأس المال القوية، والنهوض بالثقافة المالية، والتخفيف من المخاطر النظامية، مع ضمان الإشراف الفعال على المؤسسات المالية. كما يؤدي هذا التعاون دوراً بالغ الأهمية في تنويع الأدوات المالية وتعزيز الأسواق المالية العالمية، وهي جميعاً عناصر أساسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي.

وخلال السنوات القليلة الماضية، اضطر القطاع المالي إلى التعامل مع فترة اتسمت بصدمات غير مسبوقة. واجه اقتصاد ما بعد الجائحة اضطرابات في سلاسل التوريد، وتوترات جيوسياسية أدت إلى أزمات في الطاقة والغذاء، وتشديداً متزامناً للسياسات النقدية بهدف كبح الارتفاع الحاد في التضخم. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر الاقتصاد العالمي قدراً ملحوظاً من الصمود. واستقر النمو العالمي عند 2.9% في كل من عامي 2024 و2025. وظلت الأنظمة المصرفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بمستويات جيدة من رأس المال، إذ بلغ متوسط رأس المال التنظيمي نحو 21% من الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2024. كما واصلت نسب القروض المتعثرة الانخفاض في مختلف مجموعات دول منظمة التعاون الإسلامي. وشهد التمويل الإسلامي توسعاً قوياً، حيث بلغت الأصول العالمية 4.40 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، بزيادة قدرها 13.4%، فيما سجل إصدار الصكوك مستوى قياسياً بلغ 262.9 مليار دولار أمريكي، وتجاوز إجمالي الصكوك القائمة عالمياً تريليون دولار أمريكي للمرة الأولى.

ومع ذلك، فقد تدهورت الآفاق بشكل حاد. وأدت الاضطرابات في حركة الشحن الناجمة عن النزاعات المستمرة إلى ارتفاع متوسط سعر خام برنت إلى نحو 94 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2026، أي بزيادة قدرها 36% مقارنة بعام 2025. ويتوقع البنك الدولي أن يتباطأ النمو العالمي إلى 2.5% في عام 2026، وهو أضعف معدل نمو منذ الجائحة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 4.0%، مع تراجع التوقعات بشأن خفض البنوك المركزية لأسعار الفائدة. ويتفاوت الأثر على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ يُتوقع أن يتباطأ متوسط النمو من 4.6% في عام 2025 إلى 3.7% في عام 2026. أما مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع، والتي تهيمن عليها اقتصادات الخليج المتأثرة مباشرة بالنزاع، فمن المتوقع أن يتباطأ نموها من 5.4% إلى 1.9%. كما لا يزال التطور المالي متفاوتاً بين مجموعات الدخل المختلفة، مع وجود فجوات كبيرة بين الدول الأعضاء منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل من حيث الوصول إلى الخدمات المالية وعمق الأسواق والربحية.

ويفترض السيناريو الأساسي حدوث تعافٍ، بحيث يعود النمو إلى نحو 2.8% على الصعيد العالمي وإلى 5.4% في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عامي 2027 و2028. ومع ذلك، لا تزال المخاطر تميل إلى الجانب السلبي. ومن ثم، ثمة حاجة واضحة وملحة إلى تعزيز التعاون المالي وتنسيق الاستجابات السياسية. وينبغي لهذه الجهود أن تسهم في تعميق الأسواق المالية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز قدرة البنوك على الصمود، والاستفادة من نمو التمويل الإسلامي، بما يمكن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الحفاظ على مسار مستقر خلال هذه الفترة من التقلبات.

II. التمويل الإسلامي

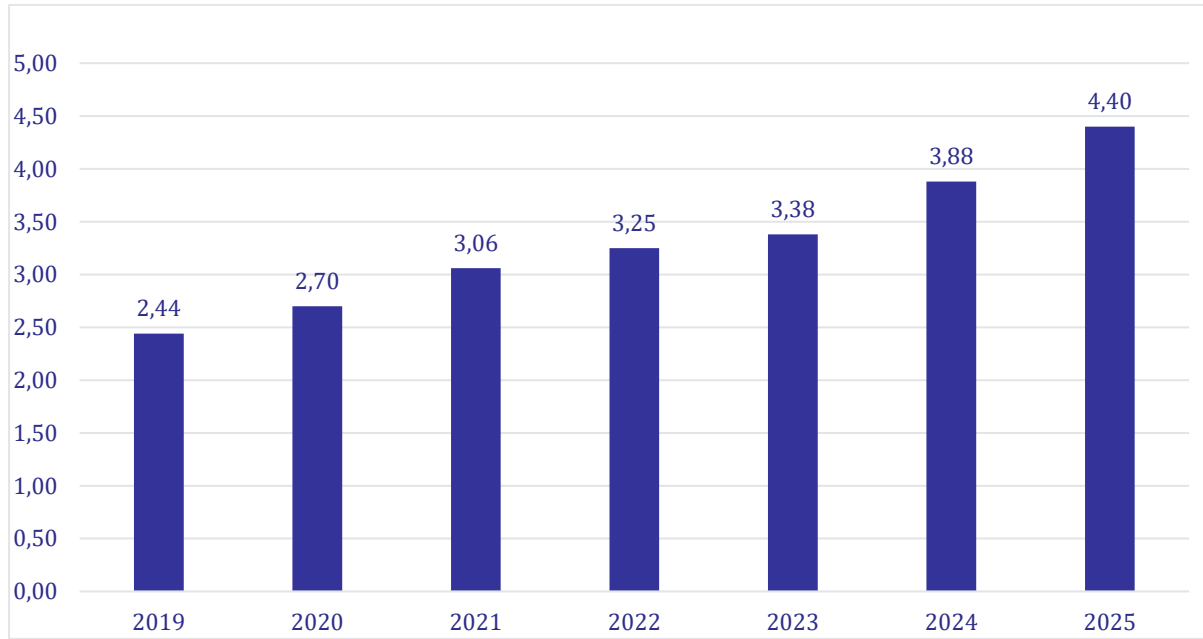
أصبح التمويل الإسلامي مكوناً رئيسياً من مكونات النظام المالي العالمي، إذ شهد نمواً ملحوظاً، مع بقائه متركزاً في مناطق معينة.

ونما إجمالي أصول التمويل الإسلامي على مستوى العالم، الذي يشمل الصيرفة الإسلامية والصكوك والتكافل والصناديق الإسلامية، بصورة مطردة من 2.44 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 3.88 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، ليصل إلى ما يقدر بنحو 4.40 تريليون دولار أمريكي في عام 2025 (الربع الثالث من عام 2025، IFSB).

وجاء معدل النمو السنوي البالغ 13.4% في عام 2025 بعد معدل نمو بلغ 14.8% في عام 2024، وهما أعلى معدلي نمو خلال الفترة المبينة.

ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي المستمر الطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مختلف المناطق.

الشكل 1: إجمالي حجم أصول التمويل الإسلامي على مستوى العالم (بتريليونات الدولارات الأمريكية)

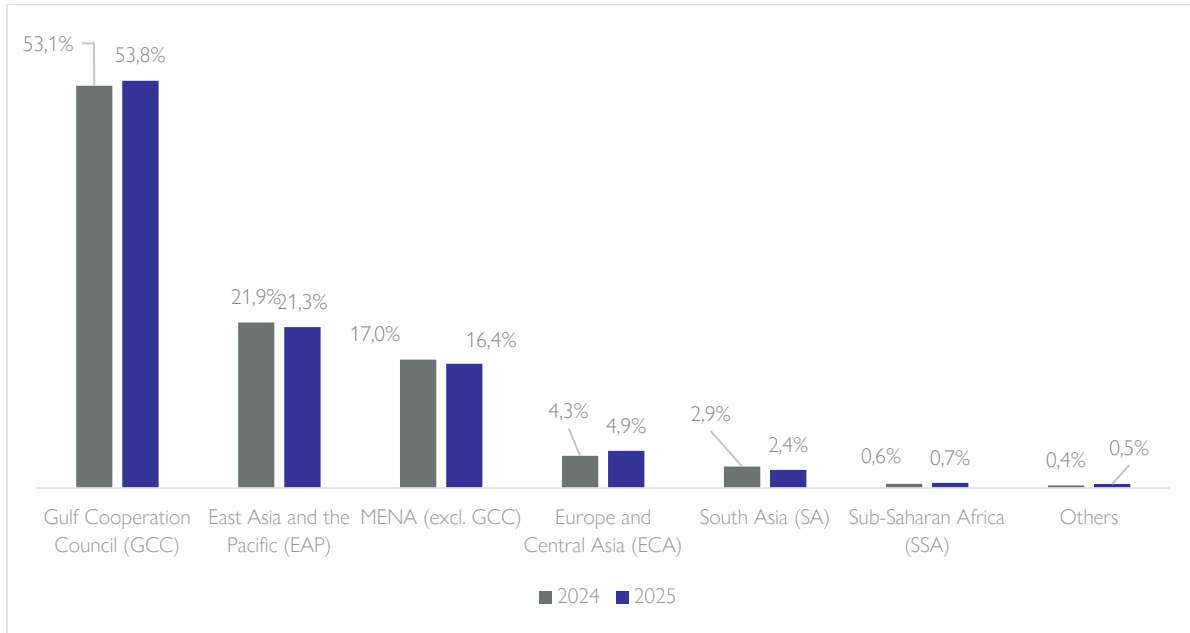


المصدر: تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بشأن استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2026؛ وإصدار IFSB لعام 2025 والإصدارات السابقة (2019-2024)

وظل التركيز الإقليمي للتمويل الإسلامي دون تغيير يُذكر في عام 2025. وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) على الحصة المهيمنة، إذ تجاوزت 53% في كل من عامي 2024 و2025.

وجاءت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة التالية بنسبة 21.3%، بينما انخفضت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، من 17.0% في عام 2024 إلى 16.4% في عام 2025. وارتفعت حصة أوروبا وآسيا الوسطى من 4.3% إلى 4.9%.

الشكل 2: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب المنطقة (%)

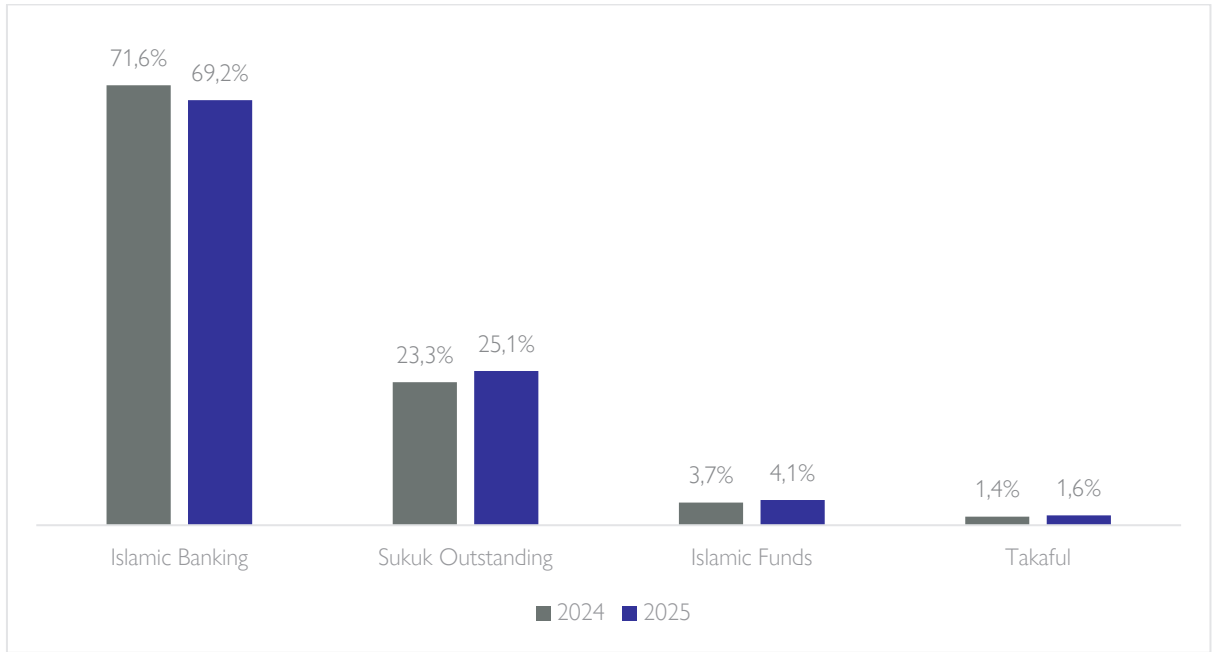


المصدر: تم التجميع استناداً إلى IFSB 2025 (بيانات عام 2024) و IFSB 2026 (الربع الثالث من عام 2025)، وفقاً للتصنيف الإقليمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

لا تزال الصيرفة الإسلامية المكوّن المهيمن في التمويل الإسلامي العالمي، بحصة بلغت 69.2% في عام 2025، بما يعادل 3.05 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنسبة 71.6% في عام 2024.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة الصكوك من 23.3% إلى 25.1%، مع بلوغ قيمة الصكوك القائمة 1.10 تريليون دولار أمريكي، كما ارتفعت حصة الصناديق الإسلامية من 3.7% إلى 4.1%، بما يعادل 180 مليار دولار أمريكي، وارتفعت حصة التكافل من 1.4% إلى 1.6%، بما يعادل 71 مليار دولار أمريكي.

الشكل 3: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب قطاعات التمويل الإسلامي (%)



المصدر: تم التجميع استناداً إلى IFSB 2025 (بيانات عام 2024) و IFSB 2026 (الربع الثالث من عام 2025)، وفقاً للتصنيف الإقليمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

III. جهود التعاون في إطار الكومسيك

a. إمكانات التمويل الجماعي للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتعاون المالي في أنقرة يومي 21 و22 سبتمبر 2026، تحت عنوان «إمكانات التمويل الجماعي للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». تم تقديم النسخة النهائية من تقرير البحث الخاص بالاجتماع، بما في ذلك دراسات الحالة القطرية، خلال الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا التقرير في دراسة الفرص التي يمكن أن يوفرها التمويل الجماعي لرواد الأعمال والمستثمرين في الدول الأعضاء دراسة شاملة. وفي ضوء نتائج البحث، من المتوقع إعداد خارطة طريق شاملة لتوجيه الدول الإسلامية، وفقاً لمستوى تطورها في هذا المجال، بشأن الوسائل والسبل اللازمة لإنشاء بيئة تنظيمية فعالة للتمويل الجماعي.

جميع العروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل متاحة على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org).

b. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

يُعد تمويل مشاريع الكومسيك (CPF) أداة مهمة أخرى من أدوات الاستراتيجية. ويجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك التعاون بين الدول الأعضاء، وأن تُصمم وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في مجال التمويل. كما تؤدي المشاريع دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السياسية التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتعاون المالي.

وفي إطار الدعوة الثالثة عشرة لتقديم مقترحات المشاريع ضمن تمويل مشاريع الكومسيك، تم اختيار ثلاثة مشاريع لتنفيذها في عام 2026. وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

نفذت غامبيا مشروعاً بعنوان «بناء القدرات في مجال الصكوك الخضراء والتمويل الإسلامي الأصغر في غامبيا». ويهدف المشروع إلى تعزيز المعارف التقنية والمهارات العملية لدى المسؤولين الحكوميين والممارسين في القطاع المالي في مجالات تصميم الصكوك الخضراء وأدوات التمويل الإسلامي الأصغر وتنظيمها وتنفيذها. تم تنفيذ نشاط تدريبي في إطار المشروع.

نفذت ماليزيا مشروعاً بعنوان «استخدام أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي كبديل فعال لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ». ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان الشريكة على تصميم وتنفيذ أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتحقيق النمو المستدام. وتم تنفيذ أنشطة تدريبية وورش عمل في إطار المشروع.

ونفذت أوغندا مشروعاً بعنوان «تعزيز قدرات المهنيين في مجال الأمن السيبراني في أنظمة الدفع الرقمي في أوغندا». ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الأمن السيبراني من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والأدوات اللازمة لحماية أنظمة المعلومات والشبكات ومنصات الدفع الرقمية. وتم تنفيذ زيارة دراسية ونشاط تدريبي في إطار المشروع.

c. جهود أخرى جارية في إطار الكومسيك:

منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بدأ التعاون بين البورصات في عام 2005 تماشياً مع القرار الذي اتخذته الدورة العشرون للكومسيك. وعقد المنتدى اجتماعه العشرين افتراضياً في 7 أكتوبر 2026. وإلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين البورصات، نفذ المنتدى عدداً من المشاريع المهمة، من بينها صندوق مؤشر الشريعة OIC/COMCEC 50. وفي هذا السياق، أصبح منتج مالي مهم، وهو صندوق الاستثمار الدولي المتوافق مع الشريعة OIC COMCEC 50، القائم على هذا المؤشر، متاحاً للمستثمرين الدوليين في أغسطس 2022. ولا يزال من المهم زيادة حجم الصندوق ومواصلة رفع مستوى وعي المستثمرين.

وفي هذا السياق، دعت الدورة الحادية والأربعون للكومسيك الدول الأعضاء إلى دعم الترويج لصندوق S&P OIC/COMCEC الدولي المتوافق مع الشريعة، الذي يضم أسهماً من مؤشر OIC/COMCEC 50 المتوافق مع الشريعة، والذي تم تطويره بتنسيق من منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لدى المستثمرين والأوساط المالية في بلدانهم.

كما يعمل المنتدى على مبادرة بورصة الذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، طلبت الدورة الحادية والأربعون للكومسيك من أمانة منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي استكمال التحضيرات الفنية لمشروع بورصة الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي، القائم على نموذج سلسلة الكتل (blockchain)، بالتعاون مع البنوك المركزية للدول الأعضاء المهتمة.

وتتوفر معلومات تفصيلية عن أنشطة المنتدى على الموقع التالي: www.oicexchanges.org

منتدى الكومسيك لهيئات تنظيم أسواق رأس المال: أنشئ منتدى الكومسيك لهيئات تنظيم أسواق رأس المال في عام 2011 تماشياً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى خمسة عشر اجتماعاً حتى الآن. وعُقد الاجتماع الخامس عشر للمنتدى افتراضياً في 6 أكتوبر 2026.

واستذكراً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعات الوزارية للكومسيك، طلبت الدورة الحادية والأربعون للكومسيك من أمانة منتدى الكومسيك لهيئات تنظيم أسواق رأس المال الإسراع في استكمال التحضيرات القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية للعقارات، ودعت الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى تحديد سلطاتها المختصة وإبلاغ أمانة المنتدى بها من أجل تعزيز التنسيق.

وفي هذا السياق، أطلق المنتدى في عام 2022 منصة البيانات الإلكترونية GEFAS للأدوات المالية القائمة على العقارات والأدوات المالية الناشئة. وتهدف هذه المنصة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في أسواق رأس المال من خلال تسهيل وصول المستثمرين إلى المعلومات المتاحة عبر الإنترنت بشأن المنتجات الاستثمارية القائمة على العقارات.

وحتى الآن، ونظراً للاهتمام الذي أبداه عدد كبير من أعضاء المنتدى بالمنصة، تم دمج روابط أسواق الأوراق المالية في أذربيجان وبنغلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والكويت ولبنان وماليزيا والمالديف والمغرب وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية في منصة GEFAS.

وتتوفر تفاصيل أنشطة المنتدى على موقعه الإلكتروني (www.comceccmr.org).

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك: خلال الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، قررت البنوك المركزية للدول الأعضاء مواصلة أنشطتها تحت مسمى «منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك». وأحاطت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك علماً بالبيان الصادر عن الاجتماع المذكور، وكذلك بالقرار المتعلق بإنشاء «منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك». وفي هذا الإطار، تم تنظيم الاجتماع الثامن للمنتدى يومي 13 و14 سبتمبر 2026 في إسطنبول.

وتتوفر تفاصيل أنشطة المنتدى على موقعه الإلكتروني (www.comceccentralbanks.org).



COMCEC